

أثر الأسواق المالية علي تعزيز الائتمان في الكويت

حمد وليد حمد سالم أحمد الحمدان^١ داليا حامد الشويخ^٢ جمال حسن كامل^٣^١ قسم السياسة والإقتصاد، معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل، جامعة اسوان^٢ قسم الإقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة اسبوط^٣ قسم الإقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الوادي الجديد

© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان – جمهورية مصر العربية

المخلص:

يهدف البحث إلى التعرف على أدوات التحليل المالي والتي تتجلى بتحليل التغير والاتجاه وتحليل النسب المالية والتعرف على أهم تلك النسب المستخدمة في التحليل المالي اللازم لاتخاذ القرار الائتماني الرشيد، كما يهدف الى تسليط الضوء على تجربة المصارف الخاصة بالكويت، توصل البحث الي أهم النتائج منها تأكد معنوية النموذج اللوغاريتيمي عند مستوي معنوية ٠,٠١، حيث بلغت قيمة "ف" المحسوبة حوالي ٨,٢٥ مما يدل علي كفاءة الدالة المقدره في التعبير بدقة عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، واتضح أن حوالي ٤٦٪ من التغيرات التي تحدث في مؤشر سوق الاوراق المالية ترجع إلي العوامل التفسيرية موضع الدراسة. وتؤكد الدالة علي وجود علاقة طردية بين كل من معامل الانفتاح التجاري ومعدل التضخم كمتغيرات مستقل ومؤشر سوق الاوراق المالية، حيث أن زيادة كل من معامل الانفتاح التجاري بوحدة واحدة يؤدي الي زيادة مؤشر سوق الاوراق المالية بمقدار ٠,٤١٢، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي، في حين يرتبط معدل التضخم بعلاقة طردية مع مؤشر سوق الاوراق المالية حيث ان زيادة معدل التضخم بوحدة واحد يؤدي الي زيادة مؤشر سوق الاوراق المالية بمقدار ٠,٤٩٣، وهذا لايتفق مع المنطق الاقتصادي، بينما لم تثبت معنوية كل من الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي و المعروض النقدي نسبة إلى اجمالي الناتج.

الكلمات المفتاحية: أدوات تحليل مالي، اتخاذ القرار الائتماني، المصارف الكويتية، النموذج اللوغاريتيمي، التأثير

مقدمة:

لأسواق المالية دوار حيويًا وهامًا في عملية التنمية الاقتصادية حيث تشكل قنوات يتم من خلالها تدفق الأموال من الوحدات التي تحقق فوائض نقدية إلى الوحدات التي تعاني من عجز مالي وقد تمثل هذه الوحدات أفرادًا أو مؤسسات خاصة أو قطاع حكومي بغض النظر عن كونها أسواق محلية أو إقليمية أو عالمية، وتسهم أسواق الأوراق المالية في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات المالية، توفير السيولة للمستثمرين والتنبؤ بحالة الاقتصاد واتخاذ الإجراءات المناسبة، تحويل فائض السيولة إلى الشركات المساهمة وصناديق الاستثمار وشركات إدارة المحافظ المالية، الرقابة على أداء الشركات، وفي ظل العولمة والتحديات الاقتصادية

ظلت أسواق الأوراق المالية في تطور مستمر، ولعل من أبرز التطورات في هذا العصر هو انتقال الأسواق المالية من المحلية إلى العالمية.

مشكلة البحث:

تقوم المصارف الخاصة بالاعتماد على عوامل ومعلومات مختلفة في تقييم وضع العملاء والشركات عند عملية منح الائتمان كالمعلومات المالية التي تشكل حجر الأساس للتحليل المالي الذي يجريه صناع القرار الائتماني في المصارف وكذلك العوامل المحيطة بالعميل والقطاع أو النشاط الاقتصادي أو الخدمي الذي يعمل .

أهداف الدراسة:

يهدف البحث الى التعرف على أدوات التحليل المالي والتي تتجلى بتحليل التغير والاتجاه وتحليل النسب المالية والتعرف على أهم تلك النسب المستخدمة في التحليل المالي اللازم لاتخاذ القرار الائتماني الرشيد، كما يهدف الى تسليط الضوء على تجربة المصارف الخاصة بالكويت فيما يخص تمويل الشركات والافراد وآلية صنع القرار الائتماني بما في ذلك العوامل المؤثرة على منح تلك التسهيلات التي تدفع عجلة الاقتصاد الوطني نحو الأفضل.

نتائج البحث:

أولاً: تطور مؤشر سوق الأوراق المالية والمتغيرات المستقلة في الكويت خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٩):

١- تطور مؤشر سوق الاوراق المالية:

تشير البيانات المدونة في جدول (١) أن مؤشر سوق الاوراق المالية في الكويت خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٩) قد تراوحت بين حد أدني بلغ حوالي ١٦٥٠,٤ عام ٢٠٠٠، وحد أقصى بلغ حوالي ١٢٥٨٨ عام ٢٠٠٧، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٦٤٠٤,٠٢. ويتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام الموضحة في جدول (٢) لم تثبت معنوية النموذج.

٢- تطور الائتمان المحلي نسبة من الناتج المحلي الاجمالي:

تشير البيانات المدونة في جدول (١) أن الائتمان المحلي نسبة من الناتج المحلي الاجمالي في دولة الكويت خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٠٠) قد تراوحت بين حد أدني بلغ حوالي ٤٥,٣٩٪ عام ٢٠٠٠، وحد أقصى بلغ حوالي ١٠٣,٧٧٪ عام ٢٠١٦، بمتوسط سنوي بلغ.

جدول (١): تطور مؤشر سوق الأوراق المالية والتمغيرات المستقلة في الكويت خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٠٠)

السنوات	مؤشر سوق الأوراق المالية	الائتمان المحلي % من اجمالي الناتج المحلي	العرض النقدي الموسع الي اجمالي الناتج المحلي	معامل الانفتاح التجاري	معدل التضخم
٢٠٠٠	١٦٥٠,٤	٤٥,٣٩	٧٠,٥٥	٧١,٩٤	١,٨١
٢٠٠١	١٧٠٩,٤	٥٦,٦٢	٨٦,٠٥	٧٠,٧٦	١,٣٠
٢٠٠٢	٢٣٧٥,٣	٥٨,٣٣	٨٣,٢٢	٦٩,٢٦	٠,٨٨
٢٠٠٣	٤٨١٩,٠	٥٩,٤٦	٧٠,٥٥	٧٦,٥٢	٠,٩٦
٢٠٠٤	٦٤٠٩,٥	٥٦,٣٦	٨٦,٠٥	٧٠,٠٤	١,٢٤
٢٠٠٥	١١٤٤٥,١	٥٠,٩٣	٨٣,٢٢	٧٥,٦٢	٤,١٤
٢٠٠٦	١٠٠٦٧,٠	٤٩,٩٥	٧٢,٩٠	٧٢,٥٦	٣,٠٥
٢٠٠٧	١٢٥٨٨,٠	٥٩,٥٧	٦٦,٧٠	٧٣,١٦	٥,٥٠
٢٠٠٨	٧٨٨٢,٠	٥٧,٢٦	٥٥,٤٦	٧٥,١٢	١٠,٦٠
٢٠٠٩	٧٠٠٥,٣	٧٩,١١	٥٤,٠٢	٦٤,٥٢	٤,٦٠
٢٠١٠	٦٩٩٥,٠	٧٤,٣٠	٥٨,١٩	٨٦,٣٦	٤,٥٠
٢٠١١	٥٨١٤,٢	٦٠,٨٠	٦٥,٢٦	٩٥,٠٦	٤,٨٠
٢٠١٢	٥٩٣٤,٣	٥٥,٧٤	٦٠,٦٣	٩٣,٥٠	٣,٢٥
٢٠١٣	٧٥٤٩,٥	٥٩,٥٧	٦٥,٦٤	٩٧,٦٠	٢,٧٠
٢٠١٤	٦٥٣٥,٧	٦٧,٦٤	٧٢,٦٣	٩٩,١٤	٢,٩٠
٢٠١٥	٥٦١٥,١	٩٨,٥١	٩٩,٣٢	٩٩,٦٤	٣,٢٠
٢٠١٦	٥٧٤٨,١	١٠٣,٧٧	١٠٦,٧٩	٩٦,١٥	٣,١٠
٢٠١٧	٦٣١٠,٤	٩٩,٢٤	١٠١,٩٠	٩٨,٥٢	٢,٢٠
٢٠١٨	٥٥٥٥,٧	٨٩,٣٠	١٠١,٥٠	٩٧,٥٠	٠,٥٤
٢٠١٩	٦٢١١,٤	٩٢,٢٠	١٠٢,٥٠	٩٨,٦٠	٠,٥٨
المتوسط	٦٤٠٤,٠٢	٦٨,٧٠	٧٨,١٥	٨٤,٠٨	٣,٠٩

المصدر:

١. البنك الدولي، مؤشرات التنمية الاقتصادية.
٢. صندوق النقد العربي، النشرات الفصلية، أعداد متفرقة.

جدول (٢): الإتجاه الزمني لتطور مؤشر سوق الأوراق المالية والمتغيرات المستقلة في الكويت خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٠٠)

البيان	المعادلة	ر٢	ف	معدل التغير السنوي (%)
مؤشر سوق الأوراق المالية	ص ^ه = ٨٥,٣ + ٥٥٠,٨,٨ س ^ه (٠,٧٨)	٠,٠٣	٠,٠٣	-
الائتمان المحلي % من الناتج المحلي الاجمالي	ص ^ه = ٢,٤٨ + ٤٢,٧ س ^ه ** (٥,٦٦)	٠,٦٤	** ٣٢,١٢	٠,٠٤
العرض النقدي الموسع الي اجمالي الناتج المحلي	ص ^ه = ١,٢٢ + ٦٥,٣ س ^ه (١,٩٧)	٠,١٧	٠,١٧	-
معامل الانفتاح التجاري	ص ^ه = ١,٩٣ + ٦٣,٩ س ^ه ** (٧,٦٦)	٠,٧٦	** ٥٨,٧	٢,٢٩
معدل التضخم	ص ^ه = ٣,١٦ - ٠,٠٧ س ^ه (٠,٠٧-)	٠,٠٠١	٠,٠٦	-

حيث ص تشير إلي القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة ه، س تشير إلي ترتيب عنصر الزمن حيث ه = ١ ، ٢ ، ٣ ، ... ، ٢٠ ، ر تشير إلي معامل التحديد.

المصدر: حسب من: بيانات جدول (١).

حوالي ٦٨.٧٪. وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام الموضحة في جدول (٢) يتضح وجود زيادة معنوية إحصائيا الائتمان المحلي نسبة من الناتج المحلي الاجمالي تقدر بحوالي ٢,٤٨٪، بمعدل زيادة سنوي بلغ حوالي ٠,٠٤٪، ويشير معامل التحديد (ر٢) إلي أن حوالي ٦٤٪ من التغيرات الحادثة تعزي إلي العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

٣- تطور العرض النقدي الموسع الي اجمالي الناتج المحلي:

تشير البيانات المدونة في جدول (١) أن العرض النقدي الموسع الي اجمالي الناتج المحلي في دولة الكويت خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٠٦) قد ترواح بين حد أدني بلغ حوالي ٥٤,٠٢٪ عام ٢٠٠٩، وحد أقصى بلغ حوالي ١٠٦,٧٩٪ عام ٢٠١٦، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٧٨,١٥٪. وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام الموضحة في جدول (٢) لم تثبت معنوية النموذج.

٤- تطور معامل الانفتاح التجاري:

تشير البيانات المدونة في جدول (١) أن معامل الانفتاح التجاري في دولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٩) قد ترواحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٦٤,٥٢٪ عام ٢٠٠٩، وحد أقصى بلغ حوالي ٩٩,٦٤٪ عام ٢٠١٥، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٨٤,٠٨. وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام الموضحة في جدول (٢) يتضح وجود زيادة معنوية إحصائياً في معامل الانفتاح التجاري في دولة الكويت تقدر بحوالي ١,٩١، بمعدل زيادة سنوي بلغ حوالي ٢,٢٩٪، ويشير معامل التحديد (٢) إلي أن حوالي ٧٦٪ من التغيرات الحادثة تعزي إلي العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

٥- تطور معدل التضخم:

تشير البيانات المدونة في جدول (١) أن معدل التضخم في دولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٩) قد ترواحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٠,٥٤٪ عام ٢٠١٨، وحد أقصى بلغ حوالي ١٠,٦٪ عام ٢٠٠٨، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٣,٠٩٪. وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام الموضحة في جدول (٢) لم تثبت معنوية النموذج. **ثانياً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج:**

نقوم في هذا العنصر بتقديم بعض تعاريف الإحصاء الوصفي لمتغيرات العينة محل الدراسة، ثم إجراء اختبار الارتباط بين المتغيرات التفسيرية لما له من أهمية تثبت من خلالها صحة نموذج الدراسة .

(٧) : مؤشر سوق الأوراق المالية.

(X1): الائتمان المحلي نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي.

(X2): المعروض النقدي نسبة إلى إجمالي الناتج .

(X3): معامل الانفتاح التجاري.

(X4): معدل التضخم.

ثانياً: التحليل الوصفي لمتغيرات:

استخدم البحث العديد من الأساليب الإحصائية الوصفية من أجل وصف متغيرات النموذج القياسي، من خلال مقاييس التشتت والنزعة المركزية، حيث تم استخدام الوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري، لكل متغير من متغيرات النموذج القياسي، يوضح جدول (٣) أهم المقاييس الإحصائية لكل من مؤشر سوق الأوراق المالية، الائتمان المحلي المقدم نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي، المعروض النقدي نسبة إلى إجمالي الناتج، معامل الانفتاح التجاري، معدل التضخم لدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٩).

جدول (٣): المقاييس الاحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج القياسي

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف القياسي	الحد الادني	الحد الاقصي
مؤشر سوق الأوراق المالية.	٦٤٠٤,٠٢	٢٧٧٨,٩	١٦٥٠	١٢٥٨٨
الائتمان المحلي نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي.	٦٨,٧	١٨,٤	٤٥,٣٩	١٠٣,٧٧
المعرض النقدي نسبة إلى اجمالي الناتج .	٧٨,١٥	١٧,١٣	٥٤,٠٢	١٠٦,٧٩
معامل الانفتاح التجاري.	٨٤,٠٨	١٢,٩	٦٤,٥٢	٩٩,٦٤
معدل التضخم.	٣,٠٩	٢,١٧	٠,٥٤	١٠,٦٠

المصدر: حسب من: بيانات جدول (١).

تشير بيانات جدول (٣) أن المتوسط الحسابي مؤشر سوق الأوراق المالية بلغ حوالي ٦٤٠٤,٠٢ في دولة الكويت خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٠)، كما بلغت ادني قيمة ١٦٥٠، وأعلي قيمة ١٢٥٨٨، أما بالنسبة الائتمان المحلي نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي في دولة الكويت فقد بلغ المتوسط الحسابي حوالي ٦٨,٧٪ خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٠)، كما بلغت ادني قيمة ٣٩,٤٥ ٪، وأعلي قيمة ١٠٣,٧٧ ٪، أما بالنسبة الي المعرض النقدي نسبة إلى اجمالي الناتج بلغ المتوسط الحسابي حوالي ٧٨,١٥ ٪ خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٠)، كما بلغت ادني قيمة ٥٤,٠٢ ٪، وأعلي قيمة ١٠٦,٨ ٪، أما بالنسبة الي معامل الانفتاح التجاري بلغ المتوسط الحسابي حوالي ٨٤,٠٨ ٪ خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٠)، كما بلغت ادني قيمة ٦٤,٥٢ ٪، وأعلي قيمة ٩٩,٦ ٪، أما بالنسبة الي معدل التضخم بلغ المتوسط الحسابي حوالي ٣,٠٩ ٪ خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٠)، كما بلغت ادني قيمة ٠,٥٤ ٪، وأعلي قيمة ١٠,٦ ٪.

ثانياً: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة:

يعتمد صحة تقدير النماذج القياسية علي افتراض توافر الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية المستخدمة في تقدير النموذج، والتي يعني توافرها أن السلاسل الزمنية سلاسل ساكنة أو مستقرة، ويؤدي عدم استخدام سلاسل زمنية مستقرة في النماذج القياسية الي أخطاء في تقدير النموذج وكذلك عدم قدرته التنبؤية، لذا فإن أولى خطوات تقدير النموذج القياسي هو الكشف عن مدي إستقرار وسكون السلاسل الزمنية موضع الدراسة. إعتد البحث للكشف عن إستقرار وسكون السلاسل الزمنية علي إختبارات جذر الوحدة وذلك من خلال إختبار ديكي فولر (ADF).

أ- إختبار ديكي - فولر الموسع (ADF):

بإستعراض النتائج الواردة في جدول (٤) والذي يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير التابع وهو مؤشر سوق الأوراق المالية، حيث تبين أن قيم (T) المحسوبة لاختبار (ADF) تزيد عن القيم الجدولية عند مستوى معنوية ٥٪ وعلي ذلك فإنه يتم رفض فرض العدم الذي يشير الي عدم وجود جذر الوحدة بالسلاسل الزمنية وهو ما يعني أن ذلك المتغير ساكن عند المستوي وعند الفرق الاول. أما نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات المستقلة موضع الدراسة، حيث يتبين أن القيم المحسوبة لاختبار جذر الوحدة تقل عن القيم الجدولية وذلك عند مستوى معنوية ٥٪ وعلي ذلك فإنه يتم قبول فرض العدم الذي يشير الي وجود جذر الوحدة بالسلاسل الزمنية للمتغيرات جميعها موضع الدراسة، وهو ما يعني أن تلك المتغيرات غير ساكنة عند المستوي.

ويتطلب تحويل السلاسل الزمنية الي سلاسل ساكنة إجراء الفروق الأولي للسلاسل الزمنية وإعادة اختبار جذر الوحدة، والذي يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة موضع الدراسة في الفرق الأول، يتبين أن قيم (T) المحسوبة لاختبار (ADF) تزيد عن القيم الجدولية عند مستوى معنوية ٥٪ وعلي ذلك فإنه يتم رفض فرض العدم الذي يشير الي عدم وجود جذر الوحدة بالسلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة، أي أنها مستقرة عند الفرق الأول .

جدول (٤): نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية

المتغيرات	اختبار جذر الوحدة	ADF	
		معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Y	Level	-3.482	0.02
	Deff 1st	-4.449	0.003
X1	Level	-1.275	0.618
	Deff 1st	-3.493	0.02
X2	Level	-0.888	0.769
	Deff 1st	-3.687	0.014
X3	Level	-1.018	0.724
	Deff 1st	-5.436	0.0004
X4	Level	-2.040	0.268
	Deff 1st	-5.134	0.0008

المصدر: اعتمادا علي برنامج Eviews.

رابعا: تقدير واختبار النموذج القياسي:

تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد الخطي في تقدير النموذج القياسي الخاص مؤشر سوق الاوراق

المالية ولمعرفة الصيغة الرياضية المناسبة لتقديره :

$$y = B_0 + B_1x_1 + B_2x_2 + B_3x_3 + B_4x_4$$

الجدول رقم (٥) نتائج تقدير المتغيرات المستقلة المؤثر علي مؤشر سوق الأوراق المالية في الكويت (٢٠٠٠ -٢٠١٩)

نوع الدالة	النموذج	R2	R-2	F
خطي	$y = 2067.5 + 20.91x_1 + 27.90x_2 + 17.27x_3 + 691.8x_4$ (0.39) (0.478) (0.292) (2.07)	0.25	0.07	1.36
لوغاريتمي	$y = 4.66 + 0.165x_1 + 0.233x_2 + 0.412x_3 + 0.493x_4$ (1.19) (-0.884) (2.84) * (4.21)**	0.46	0.25	8.25

المصدر: حسب من: جدول (١).

تشير بيانات جدول (٥) تأكد معنوية النموذج اللوغاريتمي إحصائياً عند مستوي معنوية ٠,٠١، حيث بلغت قيمة "ف" المحسوبة حوالي ٨,٢٥ مما يدل علي كفاءة الدالة المقدره في التعبير بدقة عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، واتضح أن حوالي ٤٦٪ من التغيرات التي تحدث في مؤشر سوق الاوراق المالية ترجع إلي العوامل التفسيرية موضع الدراسة. وتؤكد الدالة علي وجود علاقة طردية بين كل من معامل الانفتاح التجاري ومعدل التضخم كمتغيرات مستقل و مؤشر سوق الاوراق المالية تابع، حيث أن زيادة كل من معامل الانفتاح التجاري بوحدة واحدة يؤدي الي زيادة مؤشر سوق الاوراق المالية بمقدار ٠,٤١٢ وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي، في حين يرتبط معدل التضخم بعلاقة طردية مع مؤشر سوق الاوراق المالية حيث ان زيادة معدل التضخم بوحدة واحد يؤدي الي زيادة مؤشر سوق الاوراق المالية بمقدار ٠,٤٩٣ وهذا لا يتفق مع المنطق الاقتصادي، بينما لم تثبت معنوية كل من الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي والمعروض النقدي نسبة إلى اجمالي الناتج .

المراجع:

(أولاً) المراجع العربية:

- (١) نور الهدي دحماني، دور سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السابع والثلاثون، ٢٠١٥.
- (٢) السنوسي محمد الزوام، مختار محمد إبراهيم، ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الازمة المالية العالمية، بحث مقدم الي المؤتمر العلمي الدولي السابع، بجامعة الزرقاء، الاردان، ٢٠٠٩.

(ثانياً) المراجع الأجنبية:

- Levine Ross. And Zervos Sara (1998): Stock Market Development, Banks, and Economic Growth, The American Economic Review, Volume (88) N umber(3)
Choong Chee Keong, Yusop Zulkornain, Law siong Hook and Venus Liew Khim Sen (2011) : Financial

Abstract:

The research aims to identify the tools of financial analysis, which is manifested in the analysis of change and trend and the analysis of financial ratios, and to identify the most important of those ratios used in the financial analysis necessary for making a rational credit decision, and also aims to shed light on the experience of private banks in Kuwait. The study reached the most important results as it was found that The logarithmic model is at a significant level of 0.01, where the calculated “P” value is about 8.25, which indicates the efficiency of the estimated function in accurately expressing the relationship between the independent variables and the per capita GDP, and it turns out that about 46% of the changes that occur In the stock market index, it is due to the explanatory factors under study. The evidence confirms the existence of a direct relationship between each of the trade openness coefficient and the inflation rate as independent variables and the stock market index dependent, as the increase in each of the trade openness coefficient by one unit leads to an increase in the stock market index by 0.412 and this is consistent with the economic logic, while The inflation rate is directly related to the stock market index, as an increase in the inflation rate by one unit leads to an increase in the stock market index by 0.493, and this is not consistent with the economic logic. While the significance of the domestic credit provided to the private sector was not proven relative to the GDP and Money supply is relative to total output.

Keywords: Political awareness, Political participation, Social norms, Gender roles